جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية
مجلة اوروك للعلوم الانسانية
موقع المجلة : www.muthuruk.com
BM-Publisher

الاستعمالات النحوية الدالة على الجنس

رافد حميد يوسف *
جامعة ذي قار/كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة:
الاستلام: 2018/6/26
تاريخ التعديل : 2018/7/11
قبول النشر: 2018 /9/2
متوفر على النت:2018/3/26

الكلمات المفتاحية :
الاستعمالات النحوية
الجنس

الملخص

وقد تأثر النّحو كغيره بالعلوم العقلية الوافدة عليه عن طريق الترجمة ، ولاسيّما الفلسفة والمنطق ، فكان النّحوي يرسم حدود النحو بالمقاييس المنطقية في التعريفات والتقسيمات ، واشتهر هذا الأمر عند نحاة القرن الرابع الهجري ، فلا يستطيع نحوي تعريف مصطلح إلّا وحدّه بالجنس والفصل فضلاً عن التفريعات ، ومنها لفظة (الجنس) التي كثر استعمالها عند النحويين بدءا من سيبويه وصولاً إلى المحدثين لكن اختلف معناها عندهم ، إذ وجدنا ابن يعيش يذكر التعريف المنطقي الى جانب النحوي في شرحه على المفصل ، وهذا الامر دفعنا الى بيان معناها بشكل مفصّل ، ، لنبين معنى اللفظة أولاً ، ثم الاستعمالات النحوية التي دخلت فيها .

© جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2019

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين وصلى الله على نبيه الكريم المبعوث رحمة للعالمين محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وصحبه المنتجبين.

للنحو والدراسات النّحوية أهمية كبيرة ، لأنّه يمثل منطق اللّغة ، وقد بذل علماؤنا القدماء جهوداً في إرساء قواعده ، واستنباط أحكامه ، حتّى استوى على سُوقه ، وقد تأثر النّحو كغيره بالعلوم العقلية الوافدة عليه عن طريق الترجمة ، ولاسيّما الفلسفة والمنطق ، وأصول الفقه ، فكان النّحوي يرسم حدود النحو بالمقاييس المنطقية في التعريفات والتقسيمات ، واشتهر هذا الأمر عند نحاة القرن الرابع الهجري ، وما بعدهم ، حتّى اصبح الأمر سنة عن المتأخرين ، فلا يستطيع نحوي تعريف مصطلح إلّا وحدّه بالجنس والفصل فضلاً عن التفريعات ، ونلاحظ في كثير من مسائل النحو مناقشات عقلية منطقية ، ومصطلحات منطقية أو مشتركة ، ومنها لفظة (الجنس) التي كثر استعمالها عند النحويين بدءا من سيبويه وصولاً إلى المحدثين لكن اختلف معناها عندهم وعند غيرهم ، فاللغويون ذكروا لها تعريفات كان سيبويه في فهمه لها قريب منهم واستمر الحال بعده كذلك ، وصولاً إلى ابن السراج فقد ذكر لها معنى أوسع ممّا استعمله سيبويه ، وبعده نلاحظ الأثر والفهم المنطقي لها قد سرى الى النّحو فأصبحَ

*الناشر الرئيسي : E-mail : rafid@gmail.com

حدّها المنطقي يستعمل عند النحاة ، إذ وجدنا ابن يعيش يذكر التعريف المنطقي الى جانب النحوي في شرحه على المفصل ، وهذا الامر دفعنا الى بيان معناها بشكل مفصّل ، فاخترت عنوان هذا البحث ووسمته بـ (الاستعمالات النحوية الدالة على الجنس) ، لنبين معنى اللفظة أولاً ، ثم الاستعمالات النحوية التي دخلت فيها ، فهناك استعمالات كانت هذا اللفظة المحور فيها ، شرط في المسألة ، فيعتمد فهم المسألة النحوية على معناها ، فيتوقف عليها معنى التركيب فمثلاً (أل) تكون عهدية وجنسية ، والجنسية على نوعين ، ومعنى الجنسية يختلف عن العهدية في التركيب ، ويتضح ذلك جليا في فاعل (نعم وبئس) المختلف في الالف واللام الداخلة عليه أ عهدية أم جنسية ؟ ، فإن كانت عهدية يكون للاستعمال النحوي دلالة مغايرة لمعناها لو كان جنسية حقيقة أو مجازاً ، فتتبعت هذا المواضع في التراث النحوي ونظمت عقدها في استعمالات مشهورة ذكرتها بشكل مفصّل ، جمعتها في هذا البحث المتواضع لنتوخى في ذلك عدة أمور : منها فهم معنى هذه اللفظة التي كثر استعمالها ، وبيان مدخليتها في فهم التركيب النحوي وأثرها الواضح فيه ، لأنَّ فهمها منطقيا يختلف عن فهمها نحوياً فلكل واحد اثره في الاستعمال النحوي بل بعضه يتوقف عليه الحكم النحوي ودلالة الجملة.

ولم أدع استقصاء كل شاردة فيه ، وإنّما تطرقت الى ما اشتهر منها ، أمّا غيرها ممّا كان غير واضح ، أو لا يشكل محورية فيه فأعرضت عنه خشية الاطالة ، واحتياجه الى تتبع جزئي لمعرفة اثره من عدمه.

الاستعمالات النحوية الدالة على الجنس :

1. الجنس لغة :

تدل لفظة الجنس عند اللغويين على كل ضرب من الشيء سواء أكان من الناس أو الطير أو حدود النحو او الاشياء ونحو ذلك وجمعه أجناس ، وجنوس[1].

والتجنيس تفعيل من الجنس ويقال الحيوان اجناس : فالناس جنس ، والابل جنس ، والبقر جنس والشاه جنس ، وكذا نجدهم يقولون : الجنس أعم من النوع ، فالإنسان نوع بالنسبة للحيوان[2].

فالإشارة الى النوع واهمية الجنس وان كانت قد وردت عند اللغويين المتأخرين لكنها دالة على التأثر بالمنطق واصطلاحاته.

وتأتي بمعنى النضج نحو قولهم : جنست الرطبة إذا نضج كلها ، أو بمعنى المشاكلة نحو قولهم ، هذا يجانس هذا اذا شاكله.

ويقال : شيء جنيس : اي عريف في جنسه ، وفلان يجانس البهائم ولا يجانس الناس اذا لم يكن له تمييز ولا عقل[3].

فلفظة الجنس اذاً تدل على الضرب من الشيء أو النضوج أو المشاكلة أو الاصل ، وهي أعم من النوع.

2. اصطلاحاً :

أ. عند المنطقيين :

قدمنا المناطقة على النحويين ، لأن بعض النحاة قد تأثروا بهم في هذه المسألة ومنه لفظة (الجنس) وكذلك وجدنا ان بعض النحويين اشار الى تعريف لفظة الجنس تعريفاً منطقياً ، فأردنا أن نبين مدى هذا التأثر على مستوى هذه اللفظة ، وما مدى إسهامهم في تعريفها.

اذا نظرنا في لفظة (جنس او الجنس) نلاحظ أنها وردت اولاً عند ارسطو في منطقه ، فقد استعملها باللفظ العام هي وبقية الالفاظ الاربعة الاخرى اعني الفصل والخاصة ... ، قال : "فالعام لها كلها هو انها (الالفاظ الخمسة) تحمل على كثيرين ، غير أن الجنس يحمل على الانواع والاشخاص"[4].

وقال في موضع اخر موضحاً الفرق بين الجنس والفصل : " والشيء الذي يخص الجنس هو أنه يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض "[5].

واذا انتقلنا الى المناطقة المسلمين نجدهم يذكرون ذلك فهم لا يختلفون عما حده ارسطو، منهم الفارابي وابن سينا ونحوهما.

فالفارابي[6] يذكر سلسلة الاجناس وترتيبها وصولاً الى النوع الذي يقع تحت الجنس ، فكل واحد من هذه الكليات ، الحيوان والمغتذي والجسم أعم من النوع ، ولهذا يقال في تعريفه : " مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو "[7].

فالجنس عندهم يدل على العموم ،لأنه يعمّ غيره من الانواع التي تقع تحته نحو الحيوان جنس ، يعم الانسان والفرس ، ونحو ذلك.

وأوضح ابن سينا أصل هذه اللفظة في لغة اليونانيين، وعلامَ تدل قبل دلالتها على الجنس ، قال : "كانت تدل عندهم بحسب

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

الوضع الاول على غير ذلك ، ثم نقلت بالوضع الثاني الى المعنى الذي يسمّى عند المنطقتين جنساً ، وكانوا اولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه أشخاص كثيرة جنساً مثل وليدتهم كالعلوية ، او بلديتهم كالمصرية فإنَّ مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس الى اشخاص العلويين ، ... وكانوا ايضاً يسمون الواحد المنسوب اليه الذي تشترك فيه الكثرة جنساً لهم فكان علي مثل عندهم يجعل جنسا للعلويين وكان هذا القسم ولى عندهم بالجنسية ولأن عليا سبب لكون العلوية جنسا للعلويين ... ويشبه أيضاً أنهم كانوا يسمون الحرف والصناعات أنفسها أجناساً للمشتركين فيها والشركة نفسها ايضاً جنساً. فلما كان المعنى الذي يسمى الان عند المنطقتين جنساً هو معقول واحد له نسبة الى أشياء كثيرة تشترك فيه ، ولم يكن له في الوضع الاول اسم نقل له من اسم هذه الامور المتشابهة له اسم فسمي جنساً وهو الذي يتكلم فيها المنطقيون ..."[8].

وهذا الذي ذكره ابن سينا من توضيح لأصل لفظة الجنس في لغة اليونانيين يلتقي بما جاء عند اللغويين ،وما نقلوا من معنى لها عند العرب ولا سيمّا المعنى الاول في لغة اليونانيين ، ويتضح ذلك بأدنى تأمل ، فالمعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرة يسمّى جنساً ،وفي لغة العرب كل ضرب من الشيء هو جنس من الابل والشاة والبقر والطير.

ولم يخرج المنطقيون المتأخرون[9] عن أرسطو والفارابي وابن سينا في حد لفظة الجنس ،وبيان معناها.

ب. عند النحويين :

ورد لفظة الجنس عند النحويين كثيراً واشتهر استعمالها لديهم ، لكن معناها اختلف فسيبويه استعملها استعمالاً لغوياً يدل على انه لم يتأثر بالمنطقيين وبما ذكروا لها من معنى وحد ، وبدأ التأثر المنطقي متأخراً عنه ، وسنذكر ذلك مفصلاً.

استعمل سيبويه هذه اللفظة في كتابه ثلاث مرات استعمالاً لغوياً وذكرنا ان معناها لغة (كل ضرب من الشيء) فوردت عنده بهذا المعنى ، قال : " ومن ذلك ابنُ قِترة وهو ضرب من الحيات ، فكأنهم إذا قالوا هذا ابن قترة فقد قالوا هذا الحيّة الذي من أمره كذا وكذا ، واذا قالوا بنات أوبر فكأنّهم قالوا هذا الضرب الذي من أمره كذا وكذا من الكمأة "[10].

أمّا ما صرح فيه باللفظة فقوله : " تقول ثلاثة أثوابا ، اي من ذا الجنس ، ... "[11].

واما المبرد فكذلك ولكنه توسع في استعمالها فجاءت عنده بمعنى الضرب من الشيء ، والمجانسة وإرادة الجنس عامة[12].

ووجدنا ان اول من عرف لفظة الجنس هو ابن السراج في اصوله ، عند تقسيمه الاسماء ، اذ بدأ بالمعرب وجعله اربعة اضرب ثم بعد ذلك عَرّف الكلمة ، لكن تعريفه جاء خالٍ من النزعة المنطقية التي اشتهرت عند النحويين في ذكرهم الحدود والتقسيمات.

فذكر أنَّ الاسم المعرب المتمكن أربعة اضرب[13].

1. اسم الجنس الذي تعليله من جنس آخر.
2. الواحد من الجنس.
3. وما اشتق من الجنس.
4. ولقب الواحد من الجنس.

فبدأ بتعريف القسم الاول بقوله : " الجنس : الاسم الدال على كل ماله ذلك الاسم ، ويتساوى الجميع في المعنى ، نحو : الرجل ، والانسان، والمرأة، والجمل، والحمار ... وجميع ما أردت به العموم ، لما يتفق في المعنى ، بأي لفظ كان فهو جنس "[14].

فهو يشترط فيه الدلالة على العموم والاتفاق في المعنى ، فلفظة الانسان تدل على الجنس ويتفق فيها جنس الانسان من أفراده بهذه الحقيقة فكل واحد منهم يطلق عليه إنسان ، ولم يشترط فيه ان يختلف نوعه كما فعل المناطقة. وفرق بين لفظة انسان والانسان بأنك اذا قلت ما هذا ؟ يقال لك : إنسان فيراد به الجنس ، اما اذا دخلته الالف واللام التي لعهد الجنس وليست لتعريف الانسان بعينه بهذا الجنس وليست لتعريف الانسان بعينه ، فهي للفرق بين لفظة الانسان الموضوعة للجنس ، وبين انسان هو من الجنس اي فرد منه[15].

أما القسم الثاني فهو الواحد من الجنس (نحو رجل وفرس ودينار) وتقول الرجل اذا كان واحد من هذه معهودا بينك وبين المخاطب أي الرجل الذي تعرف ، فهو ــ هنا ــ فرق بين اسم الجنس النكرة والمعرف بوساطة الالف واللام.

والثالثة : هو ما اشتق للوصف من جنس من الاجناس التي لا أشخاص لها.

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

نحو (ضارب ، وحسن ، وقبيح ، آكل) المشتقة من ضرب والحسن والقبح ، والاكل وعدها صفات تجري على الموصوفين.

والرابع : ما لقب به شيء بعينه ليعرف من سائر أمته نحو زيد وعمرو وبكر وما أشبه ذلك من الاسماء الاعلام المسماة بالعلم الشخصي عند النحاة قبال ما ذكر من اسم الجنس.

وسنذكر ذلك ان شاء الله مفصلاً في محله.

واذا تجاوزنا ابن السراج فأننا نجد لفظة الجنس استعملت لغوياً ومنطقياً ، لغوياً عن المجانسة ونحوها، ومنطقياً في الحدود وفي تعريف الجنس واسم الجنس ونحو ذلك.

أما استعمالها في الحدود للمصطلحات النحوية خاصة فقد أوضح ذلك ابن يعيش بقوله : " اعلم انهم اذا ارادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب... وهذه طريقة الحدود ان يؤتي بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول ، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة ، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود ، لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة "[16].

نلاحظ في كلامه النزعة المنطقية البارزة ، بل كأنه ينطق بلسان المنطقيين في استعمال الجنس القريب في تعريف المصطلحات النحوية ، ولا اريد شرح كلامه المنطقي فهو واضح ومبين في كتب المنطق.

ففي تعريفه لكلمة يقال : "هي الفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهي جنس تحته ثلاثة انواع..."[17].

يشرع ابن يعيش بشرح تعريف الزمخشري لها ، فيقول : اللفظة جنس للكلمة الى آخر كلامه فيها من بيان ذاتيان المعرف العامة والخاصة.

هذا نموذج لما اشتهر عند النحويين من استعمال لفظة الجنس في الحدود وكيف كانوا يتبارون في ذلك حتى اصبحت التعريفات منطقية وخرج بها النحاة المتأخرون عن اللغة تأثراً بالمنطق وقوانينه ، ونحن لا ننكر فائدته لكن الاغراق فيه يبعد اللغة عن طبيعتها.

أمّا تعريف لفظة الجنس بعد ابن السراج فنجد تعريفها المنطقي لا اللغوي ، فابن يعيش يذكر تعريفها عند النحويين والفقهاء بقوله : " هو الفظ العام وكل لفظ عمَّ شيئين فصاعداً فهو جنس لما تحته سواء اختلف نوعه او لم يختلف "[18].

هذا التعريف عام أقرب الى اللغة منه الى المنطق ، ثم ذكر تعريفاً اخر لم يعزه الى احد والحقيقة هو تعريف المناطقة ، بقوله : " وعند آخرين لا يكون جنساً حتى يختلف بالنوع نحو الحيوان فأنه جنس للإنسان والفرس والطائر ، ونحو ذلك فالعام جنس وما تحته نوع ، وقد يكون جنساً لأنواع ، ونوعاً لجنس كالحيوان فأنه نوع بالنسبة الى الجسم ، وجنس بالنسبة الى الانسان والفرس "[19].

بعد ذلك يختار التعريف الثاني في توضيح لفظة الكلمة ، بل في كل تعريف وحدٍّ عند النحاة المتأخرين.

فهو ذكر الجنس بأنه يقع تحته انواع ، ونفسه يكون نوعاً لجنس كالحيوان فانه نوع بالنسبة الى الجسم ، هنا يتحدث عن سلسلة الاجناس المنطقية التي تبدأ بالإنسان ثم الحيوان ثم الجسم وهكذا ، فالحيوان جنس لما تحته ونوع لما فوقه.

وذكر هذا الامر ايضاً في حدّه لاسم الجنس بأنه "ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة"[20] واخذ يفصل فيه مطبقاً عليه الحد المنطقي ، وسنقف عنده مفصلاً في بيان اسم الجنس عند النحاة.

وذكر الرضي ضربين الى لفظة الجنس :

" أحدهما : استغراق الجنس ، وهو الذي يحسن فيه لفظة (كل) ، كقوله تعالى : ((إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ...)) [العصر: 2 ـ 3] ؛ اي كل الانسان ، والا لم يجز الاستثناء ، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة.

والثاني : ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة ، بل ذاك احتمال عقلي ، كما في قوله تعالى : ((لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ)) [يوسف : 14] ، ولم يكن هناك ذئب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضاً ، ومثله قولك : ادخل السوق فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة ، اذ لا دلالة فيه على الكثرة"[21].

فهنا الرضي لم يعرف الجنس لا منطقياً ولا نحوياً ، وانما اشار الى الالف واللام الداخلة على اسم الجنس ، ونوعها يكون على ضربين : الاول استغراق الجنس ، والثاني : ماهية الجنس ، اي الحقيقة ، وفي الاستغراق ذكر استغراق الافراد الذي يحسن

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

فيه لفظة (كل) اما استغراق خصائص الافراد وهو ما تخلفه (كل) مجازاً نحو : (زيد الرجل علماً) اي الكامل في هذه الصفة[22] فلم يذكره.

وعرف الفاكهي الجنس ولم يقيده بالنوع ، أو الصنف بل جعله عاماً ، قال : " المفهوم الكلي الصادق بالنوع والصنف وغيرهما لا خصوص الجنس المنطقي "[23] ، فهو يشمل النوع وغيره كما ذكر ذلك ابن يعيش نقلاً عن النحويين.

إذن الاصطلاح النحوي للجنس يختلف عمّا ذكره المناطقة ، ومع هذا الاختلاف نلاحظ النحاة يتمسكون بالحد المنطقي ، ويبنون عليه في تفسير الاجناس ، وسيتضح ذلك في الاستعمالات النحوية التي تدل على الجنس فيما يستقبل ان شاء الله تعالى.

وقبل البدء بالاستعمالات النحوية نود الإشارة الى الفاظ ارتبطت بلفظة الجنس ، وهي (الاستغراق ، والكثرة ، والعموم ، والشمول).

فالاستغراق ارتبط بها ،لأنَّ الجنس إمّا أنْ يكون مستغرقاً لجميع افراده أو لا ، والكثرة ، لأن الجنس يدل على ذلك وهو مقول على كثيرين ، قال ابن يعيش : " اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة "[24].

ودلالة الجنس على العموم بارزة قال الجرجاني : " الجنس ان تقول : " كثر القتل والضرب " تريد العموم والشياع "[25].

نلاحظ في بيانه لمعنى الجنس أنَّه خالٍ من الاثر المنطقي الذي اشرنا اليه سابقاً.

وقد صرح ابن يعيش بأن النحويين عرفوا الجنس بأنه اللفظ العام وكل لفظ عم شيئين فهو جنس.

والاستغراق يرد بمعنى الشمول ، فهذه الالفاظ ارتبط معناها بلفظة الجنس عند النحويين عن طريق دلالة الجنس عليها او ما اشترطه النحويون في تعريفهم له.

ولا حظنا أنّ الاستعمالات الدالة على الجنس شملت الأسماء أولاً وبعض الافعال والحروف ، ولكونها لا تنتظم في مباحث أو أقسام رتبناها ترتيباً الف بائياً ، وهي إمّا دالة على الجنس أو اشتراط فيها ذلك ، ومنها:

1. أفعل التفضيل

لا يخلو افعل التفصيل عن احد ثلاثة أحوالٍ[26] :

إمّا أنْ يكون مجرداً ، أو مضافاً ، أو يكون بالألف واللام وما يهمنا هنا المضاف فهو يكون على ضربين :

إمّا أنْ يكون مضافاً الى نكرة فيلزم الافراد والتذكير نحو : (محمد أفضل رجل) أو يكون مضافا الى معرفة وحينئذ تجوز فيه المطابقة وعدمها ، نحو : (هند أفضل النساء أو فضلى النساء) ونحوها.

وتجب الاضافة الى ما هو بعضه له إنْ أردت تفضيل الشيء على جنسه ، قال ابن السراج : " ولا يضاف أفعل الى شيء الا وهو بعضه كقولك : عمرو أقوى الناس ولو قلت : عمرو اقوى الاسد لم يجز وكان محالاً لأنه ليس منها "[27].

أمّا لو أريد تفضيله على غير جنسه فلابد من الاتيان بمن فاصله له عن الاضافة ، نحو : حمارك افره البغال ، لأنه ليس منهم[28] ، " وكذلك : هذا خير ثوب في الثياب اذا عنيت ثوباً ، وهذا خير منك ثوبا اذا عنيت رجلا ، وكذلك نقول : الخليفة افضل من بني تميم ، لأن (من) دخلت للتفضيل واخرجتهم من الاضافة "[29].

إذن تجب الاضافة الى بعضه ، لأنّه من جنسه نحو قولك زيد أفضل الناس ، لأنّه واحد منهم " فإضافة أفعل الى ما بعده اضافة البعض الى الكل والواحد الى الجنس "[30] فالمعيار كونه من جنسه فيضاف أمّا إذا لم يكن من جنسه فلابد من دخول (من) فاصلة له عن الاضافة.

ونفس شرط الجنسية جاء في تمييز أفعل التفصيل عند النحاة ، فما كان من جنس ما قبله يكون مجروراً ، نحو : زيد أفضل رجل ، أمّا اذا لم يكن من جنس ما قبله فأنه ينصب نحو : زيد اكثر مالاً[31].

فدلالة الجنس لها مدخلية في تحديد الوظيفة النحوية ، فيميز أفعل التفضيل إنْ كان من جنس ما قبله يضاف ، وإنْ كان لا فإنه ينصب.

ونلاحظ من خلال الامثلة التي ساقها النحاة أنَّ معنى الجنس لم يكن الحد المنطقي وإنّما النحوي ، نحو قولهم : زيد أفضل الناس أو أفضل القوم ، أو أفضل رجل ونحوها.

فمن يتبنى التعريف المنطقي لابد من أنْ يكون زيد نوعاً واقعاً تحت جنسه ، والملاحظ ممّا تقدم غير ذلك ، لأنَّ زيداً فرد من الناس والقوم ، وليس نوعاً وهنا ينطبق عليه التعريف النحوي

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

واللغوي لا المنطقي، فمثلاً قولهم : " الخليفة أفضل بني هاشم " فالخليفة عند النحاة من جنس بني هاشم لكنه بحسب المنطقي ليس نوعاً من بني هاشم ، وإنّما يكون فرداً منهم.

2. **علم الجنس واسم الجنس**

لم أجد اختلافا كما وجدته في تعريف علم الجنس واسمه وممّا زاد الامر تعقيداً وغموضاً تأثرهم بالمناطقة في محاولتهم التفرقة بينهما ، وسأعرض ما ذكروه من تعريف ومائز ، محاولين توضيح ذلك للوصول الى التمييز بينهما معنوياً او لفظياً.

وتجدر الاشارة الى أنَّ سيبويه لم يشر الى الحد المنطقي وانما تعامل معهما لغوياً من دون تأثر او اغراق في المنطق كما فعل المتأخرون قال : " يكون فيه الاسم الخاص شائعاً في الامة ليس واحد منها اولى به من الاخر ... نحو قولك للأسد أبو الحارث وأسامة ... "[32] فأنت لا تريد ان تشير الى شيء قد عرفته بعينه قبل ذلك وانما تريد هنا الاسد الذي سمعت باسمه وعرفت اشباهه[33].

واشار إلى توضيح علم الجنس بقوله : " من ذلك ابن قترة ، وهو ضرب من الحيات، فكأنهم اذا قالوا هذا ابن قترة فقد قالوا هذا الحية الذي من امره كذا وكذا "[34] ، وتفسيره لعلم الجنس أقرب إلى المعنى اللغوي.

وتابعه المبرد في ذلك فقد ذكره في باب المعرفة الداخلة على الاجناس ، نحو ابو الحارث وثعالة[35].

وكان ابن يعيش اكثر ايضاحاً لما جاء به سيبويه فقد ذكر ان العلم واضح هنا على الجنس بخلاف بقية الاعلام فانها تقع على الاشخاص ، قال : " علم الجنس يختص كل شخص من ذلك الجنس يقع عليه ذلك الاسم نحو اسامة وثعالة ... "[36].

وعلل ذلك بأن الأناسي حالها يختلف ، قال : " ولم يكن كالأناسي وذلك لأن لكل واحد من الأناسي حالاً مع غيره من معاملة أو مبايعة فاحتاج الى اسم يخصه دون غيره ليخبر عنه بما له وعليه وكذلك ما يتخذه الناس ويثبت عندهم ويألفونه من خيلهم وابلهم .... واما هذه السباع التي لا تثبت عندهم فلا تحتاج الى الفصل بين افرادها فاذا لحقها لقب كان ذلك لكل واحد من اشخاص ذلك الجنس أجمع ... "[37].

وقد افاد هذا التعليل من سيبويه[38] فهو لم يكن متأثراً بالمنطق ، لكن عندما يعرف اسم الجنس نلاحظه يختلف في تعريفه وحقيقته يقول : "اسم الجنس ما كان دالاً على حقيقة موجودة وذوات كثيرة"[39] وجعله متواطئاً كالحيوان الذي يقع على الانسان والفرس والثور والاسد والتشابه بينها وقع في الحياة ومثله لفظة انسان اذا وقعت على كل انسان باعتبار الادمية وكذلك كلمة رجل[40].

وهنا ابن يعيش في تعريفه لاسم الجنس وامثلته قد شمل الجنس وما تحته من انواع والنوع وما تحته من أفراد ولم يقيد بالنوع كما اشرنا الى ذلك في التعريف المنطقي. اما بعد ابن يعيش فنلاحظ النحاة في تعريفهم وتفرقتهم لعلم الجنس واسمه يغرقون في الفلسفة والمنطق في ايضاح ذلك وسننقل طرفاً منها.

من ذلك ما نقله الرضي من ان اعلام الاجناس نحو : أسامة " وضعت اعلاماً للحقائق الذهنية المتعلقة لما اشير باللام في نحو : (اشتر اللحم) الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام موضوع لحقيقة في الذهن متحدة "[41].

أمّا إذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو قولهم : (هذا اسامة مقبلا) فهو ليس بالوضع " بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل كلي عقلي لجزيئاته الخارجية ، نحو قولهم : (الانسان حيوان ناطق) "[42].

وعندما ننتقل الى اسم الجنس كلفظة (أسد) مثلاً فهو : " موضوع حقيقة لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك "[43].

واطلاق (أسامة) على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ، لكنه مجاز في الفرد الخارجي[44].

وما طرحه ابن الحاجب والرضي عن علم الجنس واسمه هو منطقي لا غبار فيه ، لأنَّ علم الجنس جعل من باب الكلي العقلي المطابق لجزيئاته الخارجية ، أمّا اسم الجنس فجعل من باب الكلي الطبيعي المنطبق على أفراده الخارجية[45] وهناك من ذهب الى اكثر من ذلك فتعامل معهما منطقياً فلسفياً لا لغوياً وسأنقل بعض ما قالوه ، منها[46] :

أنّ علم الجنس موضوع للماهية باعتبار حضورها في الذهن اي تشخصها او للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

، واسم الجنس للماهية بلا قيد اصلاً من حضور غيره او ما وضع لها من حيث صدقها على كثيرين ، بمعنى أنّ الصدق هو المعتبر الملحوظ في وضعه دون التعين ، ولهذا كان نكرة عند تجرده من (أل) والاضافة.

وهذه الفروق التي ذكرها النحاة جلها اعتبارية فكلاهما يدل على الجنس من حيث المعنى فأراد النحويون التفرقة بينهما لما وجدوا الفروق اللفظية بينهما ، فأخذوا يلتمسون الفرق ويتوسلون بالمنطق ، لبيان ذلك وابتعدوا عن قول سيبويه الذي أشار إليها لغوياً ينبع من طبيعة اللغة ، وإنْ كان قوله غير كافٍ في التمييز بينهما.

والذي يبدو لنا أنَّ قول النحاة (أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية حقيقية فاطلاقه على الافراد الخارجية مجازاً بخلاف لفظة (أسد) فانّه موضوع لكل فرد في الخارج[47] ، لأنَّ أفراد لفظة أسامة نفسها أفراد الاسد فهو مجرد حقيقة ذهنية اعتيادية خاصة ، فخصوصها ،لأنّها لا تطلق على حقائق متعددة ، أمّا اسم الجنس فانّه يطلق على الحقائق المتعددة والحقيقة الواحدة ، فالحيوان تحته حقائق متعددة نحو الانسان والفرس والاسد أما انسان ورجل يطلق على حقيقة واحدة فلهذا كان اسم الجنس عاماً غير مقيد عندهم.

أمّا الفرق اللفظي بينهما فواضح قد بينه النحاة بأجلى صورة لا داعي للخوض فيه لعدم الحاجة الى بيانه فهو مبين.

3. المستثنى :

الاستثناء عند النحاة " هو الاخراج بـ (الاّ) او احدى اخواتها ... "[48] وهو على قسمين تام ومفرغ، والتام يكون متصلاً ومنقطعاً ، واختلفوا في تعريف المتصل ، فقيل في المتصل ان يكون من جنسه والمنقطع ليس من جنسه ، وبعضهم عدل عن ذلك الى القول بأنَّ المستثنى يكون بعضاً مما قبله والمنقطع لا يكون[49].

وسبب العدول هو كون المستثنى يكون من جنسه وهو منقطع غير متصل ، نحو قولهم : جاء القوم الا حماراً ، وجاء بنوك الا ابن زيد ، فهما متفقان في الجنس مع أنه منقطع[50] ، فالحمار من جنس القوم، لأنّهما يقعان تحت جنس الحيوان ، وابن زيد من جنس بنوك فهما يقعان تحت الانسان ، فمن اراد التعريف المنطقي للجنس ممكن ان ينفع في المثال الاول على التأويل بأنَّ الحمار ليس من نوع القوم لكنه لا ينفع في الثاني.

فالمغايرة إنْ كانت بالجنس كما اشترطها بعض النحاة فإنها لا تسري في كل مثال ، فيكون هنا اشكال (فمن جنسه) أمّا يراد بها المعنى المنطقي أو النحوي ، فالمنطقي يكون في قولهم : جاء القوم إلاّ حماراً، فالحمار والقوم من جنس الحيوانية ، أمّا ابن زيد أو قولهم : أحرقت زيداً الا يده فلا ، لأنّ ابن زيد وبنوك فردان من نوع واحد ، ويده بعض من زيد أمّا معنى الجنس نحوياً فيكون قولهم جاء بنوك إلاّ ابن زيد من جنسه لكنه منقطع ، وكذلك حضر الطلاب إلاّ البواب فهما من جنس الانسان.

إذن معنى الجنس واشتراطه في المستثنى لا يستقيم لا على المعنى المنطقي ولا النحوي فإنه منتقض بما قدمناه.

ولهذا نجدهم عدلوا الى " بعضاً مّما قبله "[51] ، لكن حتى هذا الشرط أشكل عليه بقوله تعالى : ((لاَ تَأْكُلُواْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً)) [النساء : 29] ، فإنّه المستثنى بعض مما قبله ، ومن جنسه ، مع أنه منقطع فيها[52] وكذلك قوله تعالى : ((لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى)) [الدخان: 56] ، مع الخلاف الواضح في الآيتين من حيث الاتصال والانقطاع.

وعدل بعضهم الى القول : أنّ " الاستثناء المتصل أنْ يحكم على ما بعد الا مثلاً وهو بعض مما قبلها بنقيض ما حكم به على ما قبلها ... "[53] للتخلص من الاشكال الوارد على البعضية.

4. ال الجنسية :

يطلق عليها عند النحّاة (ال) الجنسية ، لكونها تدخل على الجنس ، وإلّا فهي لا دلالة لها على الجنس ، وانما دخلت عليه ، فمن الاسماء يكون دالاً عليه ، نحو الانسان ، الفرس ، الماء ، ونحو ذلك.

وهي تدخل على الجنس ـ باصطلاح المناطقة ـ كما تدخل على النوع والفرد ، نحو : (الحيوان ، والانسان ، الرجل) ، فالحيوان جنس ، والانسان نوع ، والرجل فرد من الانسان وكلها أجناس في اللّغة ، وعند النحويين أجناس ؛ لأنّها . بحسب تعريف ابن يعيش ـ ألفاظ عمّت شيئين فصاعداً سواء اختلف نوعه أو لم يختلف.

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

وهي على قسمين إمّا أن تكون لاستغراق الجنس ، أو لتعريف الحقيقة ، فأمّا التي تكون لاستغراق الافراد ، فهي التي تخلفها (كل) حقيقة ، نحو قوله تعالى : ((وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفاً)) [النساء : 28] ، أو قوله تعالى : ((إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ ۞ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا ...)) [العصر : 1 ـ 3] ، يعني بها كل انسان ضعيفا او كل انسان لفي خسر[54] ، وهذا الاستغراق مفيد للكثرة المناقض للوحدة[55].

أو لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة وهي التي تخلفها كل مجازاً ، نحو : (أنت الرجل علماً) ، أي الكامل في هذه الصفة ، على معنى اجتمع فيك ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كمالك في العلم[56].

وأما التي تكون لتعريف الحقيقة ، باعتبار حضورها الذهني فهي التي تسمى لام الحقيقة والطبيعة والماهية ، وهي لا تخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً ، نحو قوله تعالى : ((وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ)) [الأنبياء : 30] ، أي حقيقة الماء[57] ، فاللفظ لا يدل على القلة او الكثرة فذاك احتمال عقلي ، نحو قوله تعالى : ((لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ)) [يوسف : 14] ، فليس فيه استغراق أو عهد ، فإشارتها للواحد المبهم ، أو أكثر إنّما يفهم من المقام ، أو القرينة[58].

5. **حتّى :**

من اوجه (حتى) العاطفة ، وتكون غاية ، نحو : قدم الحجاج وحتّى المشاة ، ومن شروط العطف بها كون ما بعدها من جنس ما قبلها ، وهذا الشرط اختلف النّحاة في التعبير عنه ، فالألفاظ التي وردت هي كونه بعضاً وفُسّر بالجزء ، أو فرداً أو نوعاً ممّا قبله[59].

الذي نريد ايضاحه هنا اشتراطهم الجنسية ، فإنّه اذا لم يكن جنساً من المعطوف عليه لم يجز ، نحو قولك ، قَدِم الحاج حتّى الحمار ، وكونه جنساً إمّا تحقيقا أو تأويلاً أو تشبيهاً ، وبعضهم ضم البعضية الى الجنسية فلو كان جنساً ولم يكن بعضا له لم يجز ذلك ، نحو قولك : قدم زيد حتّى عمرو[60].

معنى الجنس هنا هو المعنى اللّغوي أو النحوي لا المنطقي ، لأنّه لا يتحقق ذلك ، فيما سبق من استعمالات ، فمثلاً قولك : قدم الحجاج الّا المُشاة ، فالمشاة عُدّ نوعاً لما قبله ، والحق أنّه صنف الّا اذا أريد به معناه اللغوي لا الاصطلاحي ، ومثله : أكلت السمكة حتّى رأسها ، فالرأس جزء منها ، أو قولهم : أكرمت القوم حتى زيداً ، فزيد فرد من القوم ، او في بعضها يأتي كجزء نحو : (أعجبتني الجارية حتّى حديثها).

ولكون ما بعد حتّى متنوع المجيء اختلف في التعبير عنه ، لكننا نريد أنْ نؤكد شيئاً هو أنَّ اشتراط الجنس في المعطوف ممّا قبله حتّى على المفهوم النحوي لا يستقيم ، فتبقى الخصوصية لبعض الاستعمالات ، فلهذا نلاحظهم يعبرون عنه بالبعضية أو الفرد أو الجنس.

فاسم الجنس الداخلة عليه (أل) متنوع يشمل اللغوي والمنطقي عند النحويين ، وعبارة ابن يعيش (ما عنَّ شيئين ...) فيها تأثر بالمنطق ، فالجمع عند المناطقة ما لا يقل عن اثنين.

و(أل) هذه خاضعة للاستعمال في دلالتها على الاستغراق الحقيقي أو المجازي ، أو دلالتها على الطبيعة والماهية ، أو دلالتها على القلة والكثرة.

6. **لا النافية للجنس :**

من الاستعمالات النّحوية التي دلت على الجنس تركيب (لا رجل) ، لا النافية الداخلة على النكرة ، فتسمى (لا) نافية للجنس ، فالجنس هل استفيد منها أم من النكرة ، أم منهما عند تركيبهما.

اشترط النحاة دخول (لا) على نكرة ، فالنكرة : ((عبارة عمّا شاعَ من جنس موجود أو مقدر. فالأول : كرجل ... والثاني : كشمس))[61] ، أو : ((أنْ يكون الاسم واقعاً على اثنين فصاعداً))[62] ، على سبيل البدل نحو : رجل وفرس ، وغلام ونحوها.

والنكرة تدل على الجنس بحسب المفهوم اللّغوي والنحوي لا المنطقي ، لأنّه ليس كل نكرة هي جنس منطقياً ، فالنكرة واقعة على الجنس والنوع والصنف ، نحو حيوان وانسان ، ورجل.

فالنكرة تدل على الجنس وبدخول (لا) عليها نفت الجنس ، وأفادت التنصيص على استغراق النفي للجنس كلِّه ، لكن اشترط النحاة تضمن الجملة لـ (من) الاستغراقية نحو قولك : " (لا رجلَ) فانّه نصٌّ في نفي الجنس ، بمنزلة : (لا من رجل) ،

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

بخلاف : (لا رجلٌ في الدار ولا امرأة) ، فانّه وان كانت النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصّا بل هو الظاهر ؛ كما أنَّ (ما جاءني من رجل) نص في الاستغراق ، بخلاف (ما جاءني رجل) ، إذ يجوز يجوز أنْ يقال : " (لا رجل في الدار بل رجلان) و(ما جاءني رجل بل رجلان ... فلمّا أرادوا التنصيص على الاستغراق ، ضمنوا النكرة معنى (من) "[63].

فيفهم من ذلك أنَّ دخول لا على النكرة افاد نفي الجنس المحتمل ، وإرادة التنصيص جاءت من (من) التي بدخولها أفادت الاستغراق كما أنّ اللام عندما دخلت اسم الجنس أفادت الاستغراق في نحو : ((إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)) [العصر : 2] ، عندما حَسُن فيه لفظه (كل).

وبعض النّحاة اشترط وجود (من) لفظاً أو تقديراً ، لأنّ الموضوع لنفي الجنس نصّاً على سبيل الاستغراق هو (لا) المتضمنة معنى من[64]. قال ابن يعيش : ((اعلم أنّ لا النافية على ضربين : ... فالعاملة التي تنفي على جهة استغراق الجنس ، لأنها جواب ما كان على طريقة هل من رجل في الدار فدخول من في هذا الاستغراق الجنس ولذلك تختص بالنكرات لشمولها ...))[65].

والذي يبدو لنا أنَّ (من) هي التي تفيد الاستغراق لا حرف النفي (لا) ، لأنَّ قولنا : (لا رجلٌ في الدار) يفيد العموم لكن لا نصاً كما تقول : (ما جاءني رجل) ، كذلك ، فلما دخلت عليهما (من) دلت على الاستغراق ، نحو قولهم ، : (لا رجلَ) ، التي اصلها لا من رجل أو بمنزلتها ، وقولهم : (ما جاءني من رجل) نص في الاستغراق بدخول من مع أنّ حرف النفي (لا وما) لم يفد الّا نفي الجنس في كلا الجملتين ، والاختلاف بينهما هو بدخول (من) عليها.

7. **من :**

وتكون (من) في العربية على اوجه متعددة ، منها بيان الجنس ، وأشهر شاهد له قوله تعالى : ((فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)) [الحج : 30] ، أي الذي هو الأوثان ، فبعض النحاة يجعل صحة مجيئها لذلك صحة وقوع موصول موضعها اذا بنيت معرفة كما في الآية الكريمة ، فإن كان نكرة فيخلفها الضمير فقط[66] ، نحو قوله تعالى : ((مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ)) [الكهف : 31].

ويرى الرضي أنّ الضابطة فيها أن يكون قبل (من) ، أو بعدها مبهم ، والمجرور بها يصلح أنْ يكون تفسيراً له ، وتوقع ما بعد (من) على ذلك المبهم ، فالرجس من الاوثان[67] ، ((وذلك أنّ سائر الارجاس يجب أن تجتنب ، وبيّن المقصود بالاجتناب من أي الأرجاس واعتباره أن يكون صفة لما قبله...))[68].

قولهم لبيان الجنس أنّ ما قبل أو بعد (من) يكون جنساً والذي يفهم من كلامهم أنّ ما بعدها يكون جنساً نحو : ثوب من صوف ، وخاتم من حديد ، فالثوب من جنس الصوف ، والخاتم من جنس الحديد ، وكذلك الرجس من جنس الأوثان ، لأنّ الرجس نوع منه.

واشار ابن هشام الى أنها كثيراً ما تقع بعد (ما) و(مهما) ، ولكونها مفرطة في الابهام كانا أولى بها ، وجعل[69] منه قوله تعالى : ((مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا)) [فاطر : 2].

ومن ذلك مجيء الاضافة على (من) المبنية اذا كان المضاف اليه جنساً للمضاف اليه ، نحو قولهم : هذا ثوبُ خزّ ، وخاتم حديد ، والتقدير : هذا ثوب من خزّ وخاتم من حديد[70].

ومنها كذلك (من) الزائدة ، وتكون على حالتين[71] :

التنصيص على العموم ، وتوكيد العموم ، فأمّا التنصيص على العموم ، فنحو قولهم : (ما جاءني من رجل) ، فقبل دخول (من) كانت تحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة من هذا الجنس دون ما فوق الواحد ، وتكون زائدة ، لاستغراق الجنس ، وهي تدخل على نكرة لا تختص بالنفي.

فهناك فرق بين قولنا (ما جاءني رجل) ، وبين (ما جاءني من رجل) ، فقبل دخول (من) يحتمل أمرين : نفي الواحد واستغراق الجميع ، قال ابن يعيش : ((قد يقال : ما جاءني رجل ويراد به نفي رجل واحد من هذا النوع واذا قال من رجل : استغرق الجميع))[72] فالاحتمال يدخل اذا لم ترد (من) ، فإنْ دخلت ظاهراً ، أو مقدراً ، نحو : (لا رجلَ) ، أي : لا مِنْ رجل ، فيكون ذلك نصاً في الاستغراق[73].

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

وأمّا الحالة الأخرى فهي توكيد العموم ، نحو قولهم : (ما جاءني من أحد) ، فإنّ احداً من صيغ العموم ، وهي تدخل على اسماء موضوعة للعموم ، وهي : ((كل نكرة مختصة بالنفي ، نحو : ما قام من أحد ، فهي مزيدة هنا ، لمجرد التوكيد ، لأنّ ما قام من أحد وما قام أحد سيان في إفهام العموم ، ومن احتمال))[74].

قولنا ما جاءني من احد (من) هنا زائدة للتأكيد ، لأنها لم تفد الاستغراق وانما افادت توكيده ، فالاستغراق حاصلٌ من قولنا : ما جاءني أحد ، وشرط زيادتها عند جمهور البصريين هو أن يكون المجرور بها نكرة ، وأنْ يسبقها نفي أو شبهه ، ولا تزاد في الايجاب ، واجاز ذلك الكوفيون بشرط تنكير المجرور والاخفش لم يشترط الشرطين[75].

وجعل ابن يعيش المنفي في قولهم : ما جاءني رجل مثل قولهم : ما جاءني أحد ، فإن أدخلت (من) كان توكيداً ، ((لأنَّ المعنى واحد ، وإنّما يزاد من لأنّ فيه تناول البعض كأنّه ينفي كل بعض للجنس الذي نفاه مفرداً كأنّه قال ما جاءني زيد ولا بكر ولا غيرهما من أبعاض هذا الجنس فالنفي بمن مفصلاً وبغير من مجملا))[76].

وقد اتضحت مقالة ابن يعيش بما ذكرناه قبل قليل مفصلاً.

8. **نعم وبئس :**

اختلفت النّحاة في (ال) الداخلة على فاعل (نِعمْ وبئس) على قولين[77] :

الأوّل : أنّها جنسية ، والجنسية تكون حقيقية ومجازاً ، أمّا حقيقة فلأنَّ الجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته ، لأنه يكون فرداً من أفراده ، ثم نص عليه مثلما يكون الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ، وبعضهم اشكل على هذا القسم بأنه يؤدي الى التناقض والتكاذب ، نحو قولهم : نِعْمَ الرجلُ زيدٌ ، وبئسَ الرجلُ عمروٌ ، ووجه بعضهم هذا الاشكال بأنَّ جهتي المدح والذم مختلفة ، فلا تناقض عند اختلافها.

وأمّا مجازاً فلأنها تكون للجنس لأنك جعلته جميع الجنس مبالغة وانت لا تقصد الّا مدح معين ، أي غير مدح زيد.

والثاني : عهدية وتكون أيضاً على قولين ، أحدهما : يقصد به معهود ذهني ، كما تقول : اشتر اللّحم ، ولا تريد بذلك الجنس.

والاخر : لعهد في الشخص الممدوح فإنْ قلت : زيد نعم الرجل فكأنك قلت : زيد نعم هو.

رجح ابن يعيش كونها جنسية لأنك تريد مطلق الجنس ، مستدلاً بقوله تعالى : ((إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)) [العصر : 2] ، وردّ الرضي ذلك لأنّه لا يصح القول : (نعم كل الرجل زيد) ، وكلاهما رفض دلالتها على العهد[78].

وكثر التفسير لفعلي المدح والذم من لدن النّحاة ، لكنه لا يخرج عمّا ذكرناه ، سواء أكان وضعهما للمدح العام والذم العام أو غيره ، قال ابن يعيش : ((ولو قلت نِعْم زيد لم يكن في اللفظ ما يدل على المعنى الذي استحق به زيد المدح ، لأنَّ لفظ نعم لا يختص بنوع من المدح دون نوع ولفظ زيد أيضاً ... فأسند الى اسم الجنس ليدل أنّه ممدوح أو في نوع من الأنواع))[79].

وهذا الاختلاف في التفسير يرجع الى وجود لفظ الجنس بعد فعل المدح والذم ، فلم جيء به هنا ثم بعده الاسم ، الذي يبدو لنا من تعبير المدح أو الذم أنَّ (الرجل) جيء به ليتوصل إلى المخصوص ، فقولنا : نعم زيد لا يعني بالغرض الّا إذا تقدمه الجنس وهو الرجل ، فاسم الجنس يدل على العموم ، وعرَّف بالألف واللام ليدل على معين بعده ، فيكون معناه نعم زيد الذي يكون جنسه من الرجال ، ونعم الفاكهة التفاح ، أي نعم التفاح الذي يكون جنسه من الفاكهة.

والمقصود بالجنس هنا هو النحوي لا المنطقي ، لأنّه قد يرد الجنس بعد فعل المدح والذم أو النوع أو الصنف أو ما يعمَّ اثنين فصاعداً ، لا خصوص الجنس المنطقي الذي يكون تحته انواع مثل الحيوان لو قلنا نعم الحيوان الأسد ، فالأسد نوع من الحيوان ، او نحو قوله تعالى : ((بِئْسَ الشَّرَابُ)) [الكهف : 29]. فالشراب جنس والماء نوع منه.

الخاتمة

بعد هذه المرحلة البحثية نود تسجيل أبرز النتائج التي توصلنا إليها :

1. هناك تلاق بين التعريف اللغوي للفظة الجنس والتعريف النحوي لا المنطقي.

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

2. وردت لفظة (الجنس) بدءا من أرسطو الى آخر منطقي ، واستعمالها يختلف عمّا ذكره اللغويون وكثير من النحويين الاّ المتأخرين.

3. وردت لفظة (الجنس) عند سيبويه ثلاث مرات ، واستعملها بمعناها اللغوي ، وظل استعمالها كذلك وصولاً الى ابن السراج الذي عرفها تعريفاً نحوياً.

4. تأثر بعض النحاة المتأخرين بالحدّ المنطقي للفظة الجنس ، ممّا اثر في فهم التركيب النحوي.

5. لهذه المدخلية في فهم بعض الاستعمالات النحوية ، سواء اكانت بمعناها المنطقي أو النحوي.

6. أكثر الاستعمالات النحوية الدالة على الجنس تخص الأسماء يأتي بعدها بعض الافعال والحروف.

7. لهذه اللفظة الأثر الواضح في النحو العربي سواء أكان ذلك على مستوى الحدود أو الاستعمال.

الهوامش

(1) ينظر : العين : 55/6 (جنس) ، واللسان : 43/6 (جنس).
(2) ينظر : اللسان : 43/6 (جنس).
(3) ينظر : العباب : 78/1 (جنس).
(4) منطق ارسطو : 1087
(5) المصدر نفسه : 1089.
(6) ينظر : الالفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابي : 66 وما بعدها.
(7) الشفاء ، ابن سينا : 47/1.
(8) المصدر نفسه : 47/1.
(9) ينظر : مثلاً : تحرير القواعد المنطقية ، قطب الدين الرازي : 136 والتعريفات ، الجرجاني : 78.
(10) الكتاب : 95/2.
(11) المصدر نفسه : 173/2 ، وينظر : 351/3 ، 569.
(12) ينظر المقتضب ، 45/1 ، 121 ، 246.
(13) ينظر : الاصول في النحو : 111/2.
(14) المصدر نفسه : 111/2.
(15) ينظر : المصدر نفسه : 111/2 . 112.
(16) شرح المفصل : 40/1.
(17) المصدر نفسه : 40/1
(18) المصدر نفسه : 43/1.
(19) المصدر نفسه : 43/1.
(20) المصدر نفسه : 55/1.
(21) شرح الرضي على الكافية : 14/1.
(22) ينظر : مغني اللبيب : 73/1.
(23) حاشية يس على الفاكهي : 181/1.
(24) شرح المفصل : 55/1.
(25) المقتصد في شرح الايضاح : 520/1.
(26) ينظر : شرح ابن الناظم : 344 ، وحاشية الخضري : 109/2.
(27) الاصول في النحو : 225/1.
(28) ينظر : شرح المفصل : 523/1.
(29) المقتضب : 38/3.
(30) شرح المفصل : 523/1.
(31) ينظر : حاشية الصبان : 294/2.
(32) الكتاب : 93/2.
(33) ينظر : نفسه : 94/2.
(34) المصدر نفسه : 95/2.
(35) ينظر : المقتضب : 319/4 ، والاصول : 155/1.
(36) شرح المفصل : 70/1.
(37) المصدر نفسه : 70/1-71.
(38) ينظر : الكتاب : 94/2.
(39) شرح المفصل : 55/1.
(40) ينظر : شرح المفصل : 55/1.
(41) شرح الرضي على الكافية : 322/3.
(42) المصدر نفسه.
(43) المصدر نفسه.
(44) ينظر : المصدر نفسه.
(45) الكلي الطبيعي : يقصد طبيعة الشيء بما هي في مقابل بقية الطبائع والحقائق ، فالإنسان مثلاً هو انسان من غير التفات الى انه كلي او غير كلي وذلك عندما تحكم عليه بأنه حيوان ناطق فانه اي ذات الموصوف بما هو عند هذه الملاحظة يسمى (الكلي الطبيعي) أمّا الكلي العقلي فهو الذي لا وجود له الا في العقل او لعدم تحققه الا في العقل ، وهو اعتبار محض وكليته ليست له افراد ، ينظر : تحرير القواعد المنطقية : 169 ، ودستور العلماء : 102/3 ، المقرر في شرح منطق المظفر : 149.
(46) ينظر : حاشية الصبان : 205/1 . 206 ، وحاشية الخضري : 139/1 . 140.
(47) ينظر : شرح الضي على الكافية : 322/3 . 323.
(48) حاشية الصبان : 204/2.
(49) ينظر : حاشية الخضري : 461/1.
(50) ينظر : حاشية الصبان : 206/2.

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

(51) حاشية الخضري : 461/1.
(52) ينظر : المصدر نفسه.
(53) حاشية الصبان : 206/2.
(54) ينظر : مغني اللبيب : 73/1 ، وشرح التصريح : 180/1 . 181.
(55) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 14/1.
(56) ينظر : مغني اللبيب : 73/1 ، وشرح التصريح : 181/1.
(57) شرح الرضي على الكافية : 14/1.
(58) ينظر : حاشية الخضري : 182/1.
(59) ينظر : شرح المفصل : 615/3 ، مغني اللبيب : 171/1.
(60) ينظر : شرح المفصل : 615/3 ، شرح التصريح : 167/2 ، وحاشية الخضري : 146/2.
(61) شرح قطر الندى وبل الصّدى : 129.
(62) علل النحو ، ابن الوراق : 381.
(63) شرح الرضي على القافية : 186/2 . 187.
(64) ينظر : حاشية الصبان : 5/2 . 6.
(65) شرح المفصل : 205/1.
(66) ينظر : شرح المفصل : 486/3 ، وشرح التصريح : 637/1 ، وحاشية الصبان : 304/2.
(67) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 261/4.
(68) شرح المفصل : 486/3.
(69) ينظر : مغني اللبيب : 420/1.
(70) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 237/2 ، وحاشية الخضري : 5/2.
(71) ينظر : جنى الداني : 316 . 317 ، ومغني اللبيب : 425/1.
(72) شرح المفصل : 487/3.
(73) ينظر : شرح الرضي غلى الكافية : 352/3.
(74) الجنى الداني : 316.
(75) ينظر : حاشية الصبان : 306/2 . 307 ، وحاشية الخضري : 522/1 . 523.
(76) شرح المفصل : 487/3.
(77) ينظر : شرح التصريح : 77/2 ، وحاشية الصبان : 44/3 . 45.
(78) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 233/4 ، وشرح المفصل : 411/3.
(79) شرح المفصل : 412/3.

موارد البحث

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : المصادر والمراجع :

- الأصول في النحو : أبو بكر السراج (ت316هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، (د.ط) ، (د.ت).
- الألفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابي ، حققه وقدم له وعلق عليه : محسن مهدي ، ط4 ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني (ت1205هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، دار الهداية ، (د.ط) ، (د.ت).
- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ، قطب الدّين محمّد بن محمّد الرازي (ت766هـ) ، تصحيح : محسن بيدارخر ، ط2 ، قم ، 1426هـ.
- التعريفات ، علي بن محمد علي الجرجاني (ت816هـ) ، ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدّين حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربي ، 1428هـ . 2008م.
- الجنى الداني في حروف المعاني : أبو محمد بدر الدين المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة، والاستاذ محمد نديم فاضل ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413هـ . 1992م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك (ت769هـ) ، شرحها وعلق عليها : تركي فرحان المصطفى ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1426هـ . 2005م.
- حاشية الصّبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك (1206هـ) ، ط1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، لبنان ، 1430هـ . 2009م.
- حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى ، يس بن زين الدين الحمصي الشافعي (ت1061هـ) ، مكتبة الارشاد تركيا.

- حروف المعاني والصفات ، عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت337هـ) ، تحقيق : علي توفيق الحمد ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1984م.
- دستور العلماء . جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الاحمد نكري (ت ق12هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، 1421هـ . 2000م.
- رح ابن الناظم ، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت686هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ . 2000م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النّحو ، خالد بن عبدالله الازهري (ت905هـ)، تحقيق : محمّد باسل عيون السّود ، ط2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1427هـ ـــ 2006م.
- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبدالله ابن مالك الطائي (ت672هـ) ، تحقيق : أحمد عبد المنعم هريدي ، ط1 ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الاسلامي ، (د.ت).
- شرح المفصل ، موفق الدّين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) ، تحقيق وضبط واخراج : أحمد السّيد سيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه : اسماعيل عبد الجواد ، المكتبة التوفيقية ، (د.ط) ، (د.ت).
- شرح قطر الندى وبل الصّدى ، ابن هشام الانصاري (761هـ) ، ومعه كتاب نهج التقى تأليف محمد جعفر الكرباسي ، ط5 ، ذوي القربى ، 1432هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، (ت686هـ) ، تحقيق : أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر ، (د.ط) ، (د.ت).
- الشفاء ، المنطق ، ابو علي الحسين بن سينا (ت428هـ) ، تحقيق : سعيد زايد ، راجعه وقدم له: الدكتور ابراهيم مدكور ، ط2 ، الهيأة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة ، 1383هـ . 1964م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر ، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت650هـ) ، (د.ط) ، (د.ت).
- علل النحو ، محمد بن عبدالله بن العباس ابن الوراق (ت381هـ) ، تحقيق : محمود جاسم الدرويش ، ط1 ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، 1420هـ . 1999م.
- العين ، ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت170هـ) ، تحقيق : دكتور مهدي المخزومي ، دكتور ابراهيم السامرائي ، مكتبة الهلال ، (د.ط) ، (د.ت).
- كتاب سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه (ت180هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، ط3، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1408هـ ـــ 1988م.
- اللباب في علل البناء والاعراب ، ابو البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616هـ) ، تحقيق : دكتور عبدالاله النبهان ، ط1 ، دار الفكر ، دمشق ، 1416هـ . 1995م.
- لسان العرب ، محمد ين مُكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الانصاري (ت711هـ) ، ط3 ، دار صادر ، بيروت ، 1414هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، جمال الدين ابن هشام الانصاري (761هـ) ، حققه وعلق عليه : الدكتور مازن مبارك ، ومحمد علي حمدالله ، راجعه سعيد الافغاني ، ط5 ، سيد الشهداء، قم ، 1378هـ.
- المقتصد في شرح الايضاح ، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) ، تحقيق : الشربيني شريدة ، دار الحديث ، ط1 ، 2009م.
- المُقتضب ، محمد بن يزيد المُبرد (ت285هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت.

DOI:10.18018/URUK/019-12/96-109

- المقرر في توضيح منطق المظفر مع متنهِ المُصحح تأليف : راشد الحيدري ، ط1 ، مؤسسة التأريخ العربي ، بيروت ، لبنان ، 1425هـ . 2004م.
- منطق ارسطو ، أرسطو ، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بدوي ، ط1 ، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، 1980م.
- نتائج الفكر في النحو ، ابو القاسم عبد الرحمن السُهيلي (ت581هـ) ، ط1 ، دار الكتب العلمية، بيروت ، 1412هـ . 1992م.

Abstract

Like others, he was influenced by the mental sciences that came to him through translation Especially philosophy and logic Grammar would draw the boundaries of grammar by logical measures in definitions and divisions And there are logical terms in the grammar, including the word Which are widely used in grammar, starting from Sibweh and up to modernists But their meaning differed from them Then We understood the word and then the grammatical uses .